الثورة الخميس 14 ربيع الأول 1432هـ الموافق 17 فبراير 2011م العدد 16899

26 مليار ريال - علاوات وتسويات

نعمان الحكيم

.. ناقش مجلس وكلاء وزارة التربية والتعليم في اجتماعه السبت ٢٠١١/٢/١٢م برئاسة وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي آلية إطلاق العلاوات والتسويات السنوية للكادر التربوي بقيمة ٢٦ مليار ريال.

هكذا نقلت الخبر مفصلاً والذي اكتفينا بمقدمته وسائل الإعلام (الصحف الحكومية وغيرها) وهذا مؤشر للخروج من مأزق وضعت التربية نفسها فيه منذ عام ٢٠٠٥م أو وضعت فيه وربما من قبله، عندما ألغت مئات الفتاوى القانونية لتربويين في كافة محافظات البلاد، وهذه الفتاوى على شقين، الأول: فتاوى لمستحقين لبدلات قانون المعلم التي كان قد بدأ الشروع بها على مجموعات استفاد منها كثيرون وخرج آخرون بسبب تطبيق استراتيجية الأجور والمرتبات ، والفتاوى موجودة لدى الإدارة العامة لشؤون الموظفين بديوان الوزارة، ولدى المكاتب بالمحافظات نسخاً منها ويجب اليوم الرجوع إليها إحقاقاً للحق الضائع لسنوات.

والشق الثاني: تسويات وظيفية لمعلمين وتربويين كانت ستنقل البعض من درجة إلى أخرى أعلى، مثلاً من (الرابعة إلى الثانية) بحسب الهيكل القديم قبل صدور الاستراتيجية ، وكانت هذه الفتاوى قد أنزلت لمكاتب التربية للاحتساب المالي، ولكن جمدت بسبب الاستراتيجية، وضاعت حقوق كثيرين كانوا سيكونوا في مراتب عليا من الاستراتيجية ، لكن التجميد أبقى الناس كما هم وضيع عليهم حقوقاً.. الله لا سامح من كان السبب.

اليوم والمجلس قد شرع بالنقاش حول العلاوات والتسويات وغيرها من الأمور المبشرة بالخير للتربويين فإنه لا بد من التنبه لذلك، وأن يكون في الاعتبار ما تم تجميده منذ تطبيق الاستراتيجية عام ٢٠٠٥م خاصة وأن رئيس الجمهورية قد وجه الحكومة، والحكومة جادة في ذلك ولا بد من أن تبدأ الخطوات الإصلاحية الجادة، وبالأخص الأمرين سالفي الذكر والإشارة ، وقد كتبنا وكتب العشرات حول ذلك، ولم نر بارقة أمل.

كما نشير إلى أن التحجج بإلغاء قانون المعلم الذي كان مكسباً مهماً للتربية والتربويين حقيقة، يسقط الحق ، غير صحيح، فالفتوى هي الأساس وليس غير ذلك، ونحن نطالب بالتسوية المالية للقانون، وليس للدرجة التي اسقطت بفعل الاستراتيجية، على الأقل مساواة لمن حصل على حق القانون المادي وضم إلى الراتب الأساسي، وحرمنا نحن منه حتى اليوم.

لقد التزم (آنذاك) الأخوان وزير التربية د.الجوفي ، ووزير الخدمة المدنية حمود الصوفي بأن كل من لديه فتوى قانونية سوف يحصل على حقه ولكن ذهب وزير الخدمة، وذهبت معه الوعود وتساهل قادة التربية ربما بضغط من الخدمة والمالية، وهو غير صحيح أيضاً ولكن ضاعت الحقوق وبُحت أصواتنا .. حتى جاء الفرج، جاء الأمل جاء، نصر الله الذي لا ناصر سواه ، وهاهي الحقوق تستعاد والفضل لرئيس الجمهورية الذي استشعر ذلك ، وهو ما نود أن يوليه اهتماماً كبيراً الآن حتى لا يتم التحايل أو التسويف، وعلى مكاتب التربية في المحافظات أن تحرك الأمور بدقة وحيادية وأمانة، لكي لا يجد أحدنا نفسه قد ظلم مرتين.

ونحن في مكتب عدن – المظلومين – دوناً عن بقية المحافظات نأمل أن ترفع تلك الكشوفات بعد مراجعتها والمتابعة للمستحقات بإشراف من النقابات ، إذا كانت ما تزال هناك نقابات تتحدث عنا.

اليوم بات كل شيء قابل للحل طالما والإرادة السياسية وراء ذلك وطالما وأن الجيل بحاجة لمعلمين وتربويين وطنيين ومخلصين، وحقوقهم القانونية مكفولة دائما وأبدا .. وإننا لمنتظرون.

كلفة المواجهة أم جراحة الاستجابة؟

جمال الظاهري

.. المعالجات الجزئية، وانتهاج الحقن المهدئة ليس حلاً، كما أن البحث عن أعذار لتبرير التقصير لا ينتهجه إلا عديم الحيلة أو أن يكون رافضاً أو مضللاً من قبل قلة من الذين لا تهمهم مصلحة الشعوب ، ولا ما يمكن أن يوصلوا إليه النظام والوطن من تردٍ، ومهالك، ما دام أنهم منتفعون من وراء بقائه، وليسوا عرضة للمحاسبة، وفي نفس الوقت فيما لو أطيح به، فإنهم سيكونون أول المتبرئين منه هذا إذا لم يذهبوا أبعد من ذلك، عبر التنكر له والتشفي بما يحدث له في محاولة منهم لتملق القادم، والتاريخ وتجارب الشعوب تثبت ذلك.

الإنسان اللبيب، وبالأخص من تولى أمر الناس، هو من يتزود من ماضيه لحاضره، ويعتبر من غيره ويبدأ بالتصحيح قبل أن يفرض عليه، خاصة أن الوقت في صالحه، والمطالب ليست بذلك الشيء الكبير، والتضحية بالفاسد ليس خسارة بقدر ما هو مكسب يحسب له، ويمكنني هنا تلخيص بعض الاعتلالات، وسرد بعض المعالجات التي يستدعيها الوضع القائم في يمن الحكمة.

أولاً: كلفة المواجهة لمتطلبات التغيير والتحديث أكبر من كلفة الاستجابة لهذه المطالب السلمية المتمثلة في العدالة. كما أن الاختلاف في مسمى العدالة ليس بالجديد فقد اختلف الناس ومنهم بعض صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته وبعد مماته وأفنوا حياتهم لكي يقنعوا الناس بما يقولون، وهم أنفسهم لا يطبقون حرفاً مما يتكلمون عنه، وهذا ليس موضوعنا، سواء أكانوا عادلين أم غير ذلك حسابهم على الله، وموضوعنا الأساسي هو أن أي إنسان أو مجموعة تتكلم عن الحق في أي زمان أو مكان لا بد أن تضطهد إما من الحكام أو من بطانة السوء الذين يضللون الحكام والشعوب، ليظلوا متمتعين بالدعم المالي وغيره ويهلل لهم الجميع ، ويمتدحونهم على حساب مستقبل ومصير الشعوب والحكام الذين يقنعونهم بأنهم يحسنون صنعاً لهم.

ثانياً: الاستعانة بالبطانة الصالحة يساعد الأنظمة على استتباب الأمن، ويجنب البلاد والنظام كلفة الانتفاضات الشعبية، لأنها هي من تنقل له المشهد الاجتماعي على حقيقته، وتنير طريقه لتبني مطالب الناس، هذه البطانة ومن واقع ما يجري في المنطقة هي المسبب الرئيسي لما عانته وتعانيه هذه الأنظمة من احتجاجات ومظاهرات شعبية، وليس أدل على ذلك ما شهدناه في تونس ومصر، وما تبعها من احتجاجات في أكثر من بلد ومنها اليمن.

ثالثاً: الشباب اليوم أثبت أنه المتغير الأوحد الذي يستطيع أن يحدث فرقاً على الساحة الوطنية، وهم الشريحة الأكبر، وهم المعنيون بالدرجة الأولى بالاهتمام، بعد أن استكان الكبار في السن وفقدوا الأهلية في قيادة البلاد، حين لم يعد لديهم ما يقدمونه ويجب أن يعطوا الفرصة عبر إشراكهم في الخطط ورسم الاستراتيجيات المستقبلية لأوطانهم.

رابعاً: تعلل الأنظمة وابتداع الذرائع لنفسها بالعوامل الثانوية، مثل زعزعة الاستقرار، والمذهبية والمناطقية، والإرهاب، لم يعد لها صدى لدى هذه الشريحة من الشباب، لأنها تعتبر أن مثل هذا الطرح ليس أكثر من أسطوانة مشروخة تعلق عليها الأنظمة عجزها عن تحسين معيشة شعبها، وتوفير مستوى لائق من العيش، خاصة وأن مظاهر هذا الفساد لم يعد يخفى على أحد والأدلة عليه كثيرة التي يشاهدها الناس كل يوم والمتمثلة في القصور والشركات والسيارات والعقارات التي يتمتع بها المنتفعون من شلة البطانة الفاسدة.

خامساً: الأساليب الأمنية لمواجهة هذه الاحتجاجات لا يمكن لها أن توفر للأنظمة البقاء ما لم تسارع إلى إصلاح الأعوجاج الحاصل في هيكلها، وتتخلص من رموز الفساد من النفعيين، وتنأى بنفسها عن تسلط رجال المال والأعمال من التجار الذين يستفيدون من بعض الفاسدين في مرافق الدولة، الذين سخروا مقدرات البلاد لصالحهم غير عابئين بحياة الناس، ما جعل من المرفق الحكومي مغنماً دون مغرم، حتى وصل الحال إلى اعتبار المنصب والمكانة التي يتبوأها أي واحد منهم ملكاً شخصياً، حين أمن الرقابة والحساب.

ولو أجرينا دراسة لوضع مرافق البلاد من مؤسسات ووزارات ومصالح لتبين لنا أنها جميعاً صارت معبرة بكل وضوح عن شخصية المسئول الأول فيها وبعض مساعديه، وهذا بادٍ لكل من يريد أن يرى، وليس أدل على ذلك من معرفة عدد الأقارب وأصحاب القرية لهذا المسئول وحاشيته، التي لا تتورع في استعباد الآخرين من غيرهم، واستحواذهم على المكافآت والترقيات، والمناصب، ليس عن استحقاق وإنما بفعل الانتماء، والقرابة، والولاء للشخص وليس للوزارة أو المؤسسة، أو الوطن.

سادساً: ننصح من يعاني من مثل هذه الأوضاع بأن يبادر إلى الحوار العملي مع الشعب، وذلك عبر تبني تطلعاته والتخلص من المفسدين والمضللين للحقيقة دون مكابرة أو عناد، وأن يبتعد عن البحث عن الأعذار والمبررات، وأن يقلع عن البحث عن التسويات الجانبية مع بعض الأحزاب أو مراكز القوى التي لن تقنع أو تساعد على الاستقرار، لأنها في كل الأحوال تعتبر أي سخط للشعب أو تذمر فرصة ثمينة ساقتها الأقدار لكسب المزيد من المنافع، كما أن كلفة الاستماع للمواطن العادي لا تساوي شيئاً أمام التأزيم أو مراضاة هذا الحزب أو ذاك، كما أن خطوة من هذا القبيل تعطي النظام حصانة تجاه من يسعى لركوب هذه الاحتجاجات وتقطع عليه الطريق إذا ما صدقت النوايا وأخلص في العمل، وتخلص من المنافقين والانتهازيين والمستغلين ، والمظللين، وقطع الألف ميل يبدأ بخطوة، بهذا نرضي الرب ونصطلح مع أنفسنا، ومع شعوبنا، والله الهادي إلى سواء السبيل.

aldahry45@hotmail.com

شبابنا الواعي

عبدالله البحري

.. لا يمكن لأي وطن أو أمة أن تبنى وتنهض إلا بسواعد شبابها المسلح أولا بالإيمان والعلم والذين يشكلون النسق الأول في معركة التنمية .. بل إنهم الأكثر ولاء وحبا لوطنهم.

أود القول بأن الشباب باتوا أكثر وعيا وبخاصة فيما يخص انتماءهم ومن ثم صونهم للمكاسب الوطنية والحيوية على هذه الأرض الطيبة ، ولهذا فإن اهتمام القيادة السياسية والحكيمة ممثلة بالأب الراعي للشباب فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بشريحة الشباب ومنحهم الأولوية في شتى الحقوق وأبرزها نيلهم حق الطموح والتعبير بحرية بما ينفعهم في الحياة العلمية والعملية الأمر الذي جعلهم يلمسون بالفعل الجم من المبادرات الهادفة لتحقيق ما ينشدونه ووفق آلية يتم تنفيذها من خلال برنامج فخامة الأخ الرئيس – حفظه الله – فضلا عن الخطط والبرامج التي تعدها الحكومة لصالح ذات المسار المنتهي بإعداد وتأهيل جيل يؤمن بالله عز وجل ومن ثم يدين بالولاء للوطن وترابه الغالي ، فحال شبابنا اليوم أفضل من ذي قبل وأتمنى أن هذه الشريحة لا ترى سوى لب وجوهر الخطوات الصائبة والموصلة بكل من على متن السفينة لبر الأمان ، وفي ذات الوقت نلمس من ذات الشريحة – الشباب – طموحاً يتسامى مع ما تنويه القيادة والحكومة والشعب من بناء وتنمية ونهوض وتطور نتمنى من رب العزة والجلال أن يأخذ بأيدينا جميعا للوصول إليه من التفوق والنجاح المستمد من طاقة وحماس جيل اليوم والمعول عليهم تحمل المسؤولية في صون وحماية ما وصلنا له من المكاسب العظيمة ، فشباب اليمن يعي ويدرك خطورة المرحلة ولن تلهيه بعض التقولات والترهات المطروحة عبر وعود وأوهام المتربصين بوطن الثاني والعشرين من مايو المجيد.

إنه المعين والموفق.

عائدون للمدرسة

حاتم علي

.. كحقيقة لا تقبل تأويلا من أحد تبقى المدرسة مكانا حقيقيا وحيا لتلقي المعرفة وقيم السلوك والأخلاق ومن هذه الزاوية الحية يكون بمقدور المعلم أن يجسد هذه القيم الجميلة في حيز مكاني يمثل في إطار المدرسة وفصولها.

لكن تضل الهموم عامرة وبادية في تناولاتنا فما يزال ذلك الطالب الصغير منذ الفصل الأول غير آبه بما تعلم وعرف من معلومات فما يزال أيضا تعليمه قاصرا ومعارفه لم يتسن لها النضوج، إذن أمامنا أشياء من الحتمي أن ندرك أهميتها فهي من أبرز أسباب نجاح التعليم وتوغله في أذهان وعقول أجيالنا.

فالبداية رسالة بكل معاني الحب إلى الأسرة للقيام بدورها على أكمل وجه من شأنه أن يكمل مشوار الأجيال الذين أعملوا تفكيرهم من أجل الاتجاه نحو آفاق العلم والمعرفة.

في سياق التعليم في زوايا الصف الدراسي تبرز حقائق وهموم عالقة لم تحل إشكالاتها إلى هذه اللحظات فمن أعمقها الزحام الواضح في الفصول إذ يصبح أول هم يواجه الباحث عن المعرفة هو المكان والسباق من أجل الحصول على حيز مكاني يشغل حيزا معلوما في مساحة الصف.

هذا المكان تترافق معه مشكلات يقوم بها الطلاب أنفسهم داخل الصف فتأخذ قسطا كبيرا من الدرس يتعذر من خلالها العمل التربوي .. طبعا هذا عامل من أثر الزحام الذي لا يخلو منه فصل دراسي.

هنا يكون للأسرة دور باعتبار أنها تقصر في إثراء بنائها بالنصيحة التي تأخذ طابع السلوك.

إن الحياة التعليمية في بلادنا بحاجة إلى شحذ الهمم باتجاه التعليم السليم الذي يخرج فيه طلابنا من سنوات دراستهم الأولى بشكل معرفي على الأقل يمتلك القدرة على الكتابة السليمة بعيدا عن الواقع الحزين الذي نرى معالمه متمثلة في وجود أجيال من طلابنا لا يستطيعون كتابة جملة مفيدة خالية من الأخطاء رغم وصول سنواتهم الدراسية على الأقل نهاية السنوات الأساسية.

إن العودة إلى المدرسة تجعلنا نعيد التفكير مرات عديدة بما مفاده أن هناك خللا في مسار التعليم والجميع يتحمل فيه المسؤولية، معلم، أسرة، إدارة مدرسية، وزارة تربية، مجتمع، أحزاب سياسية، منظمات مجتمع مدني فالجميع معني بالعمل من أجل تحسين واقع التعليم على مستوى حياتنا كلها.

الطريق تشكو مستخدميها

عمر كويران

لا زالت الطريق بحاجة إلى تفعيل موقعها وتجسيد ما طرح في الملتقى الذي عقد من أجلها لتبين حقيقة ما تشكوه من مستخدميها لقياس درجة الاهتمام وعزل المتناقضات عن خاصيتها بما يسمح لهذا الموقع أداء مهامه بالكيفية التي شرع العالم لها نظاماً بقانون الاستخدام.. وكم هو مؤسف أن تظل حكاية الطريق في بلادنا بدون عنوان لنهج المفترض أن تكون عليه في طيّ المقومات الموحدة بين جهات الاختصاص، وبالأخص جهتي المرور والأشغال العامة.

ولأن الطريق محط الجميع مشاة وركاباً فإن لهؤلاء كل مشتقات الخيار للمرور باستثناء ما استوجب تعاطيه لحق هذا المسكن من مراعاة تمنح أولئك المشاة منطلق الأمان، لكن المشكلة في هذا الاتجاه غير مكفول من قِبل أحد فالجميع يتعامل مع الخط برؤية معادية وكأن موضع الانتقام من مثل هذا المنجز الميسر هو المنطق لمفهوم التخريب المعمّد لنظر مثل هذا البشر في حكم عنجهية التصرف.

جميع الشوارع سواءً داخل المدن أو الخطوط الطويلة ضاقت ذرعاً بما تقاسيه من معاناة، ففي الداخل بمستوى الساحة الكل من الناس يعتبر أنه صاحب حق بما شاء فعله بالطريق فمنهم من يحفر لإيصال شيء ما مواسير كانت أو أسلاكاً إلى منزله وآخرون لديهم مشاريع مطبّات وصنف آخر يقف بسيارته وسط الخط دون مبالاة إما للحديث مع قادم في نفس المكان أو الذهاب لقضاء حاجة خاصة به أو لمجرد مزاج اعتمده في أجندة الوقوف.. وأحداث متتالية بنتائج عداد الأموات والمصابين جراء من يجلس خلف مقود السيارة أطفال في سن غير مسموح له بالقيادة نظير ما يساق للطرقات، كذلك من مجموعات الإشكاليات المعقدة أحداث الطرق المؤدية ما بين المحافظات وهناك حالات مستعصية تحاط بهذه الخطوط بمنع إحداثها والسبب مقيد لحساب سائق المركبات في حين يعترض الطريق أعمال لمشغل محسوب على الأشغال دون استكمالها وهذا هو الأخطر لحجم ما تتعرض له الطريق.

لسنا هنا بصدد تحديد إحصائيات أو تسويق كلام لمجرد الكلام فقط، بل نطرح معاناة ملتصقة بحوادث مكلفة يئن من مسقاها الكثير من أبناء مجتمعنا.. وكنا نعتقد أن أي مؤتمر في محيط ملتقاه خاص بالطريق سيخفف هذه الآلام وسيتيح للمارة فرص النجاة كما هو منتظر في التوصيات.. لكن يبدو أن إجمالية المصروف على مثل هذه الملتقيات ألجمت الأفواه للتحدث عن ما يعيق الطريق والناس أجمعين ليخرج المجتمعون بجمع ما جمع من رصيد سجل باسم الطريق ولا حرج في ذلك طالما السكوت عم الجماعة والمجتمع.

وسنكون أوفياء لأنفسنا ولمن حولنا من مخلوقات عندما نجد في مرجع النعمة ما يدعونا للحفاظ على كل المقدرات كجانب محسوب على الإنسانية ليس من أجل إظهار الوطن بمكامن ثقافة أبنائه، بل لتجنيب الأجيال من فلذات الأكباد من وعورة الخطأ في صلب الإهمال وعدم الاهتمام بمستمتع الحياة التي وجب على الجميع التماسك من أجل رقي مكانة الفرد من هذا المطاف ونطلب من الإدارة العامة للمرور وهيئة الطرق والمواطنين التكاتف لكفالة ما أنجزه الوطن لمسلك الطريق حتى لا تكون هذه الجهات معول خراب من مرسم تفرجها لمستوى التخريب الذي أصيبت به شوارعنا بالمدينة وطرق مرور إلى المحافظات وهذا لا يجوز على الإطلاق.